



القانون الإداري في عصر الحكومة الرقمية والذكاء الاصطناعي



الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 01 / 22 – 18



مقدمة:

في قلب التحول الرقمي الشامل، يشهد القانون الإداري تحولاً جذرياً من كونه "ضابطاً للإجراءات الورقية" إلى "مهندس للعدالة الخوارزمية" وحامياً للسيادة الرقمية. إن القرار الإداري اليوم لم يعد مجرد توقيع بشري، بل أصبح نتاجاً لأنظمة ذكاء اصطناعي تتطلب حوكمة قانونية صارمة لضمان النزاهة المطلقة وتصفير البيروقراطية. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من فهم الأطر القانونية للقرار الإداري المؤتمت، وضمان حقوق المتعاملين في ظل السيادة الرقمية، مما يرسخ قيادة المؤسسة كمنظومة عدالة ذكية تدعم التميز والنمو وفق أعلى معايير الحصانة القانونية الدولية.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "القرار الإداري الذكي" وعلاقته بالرشاقة القانونية وتصفير البيروقراطية.
- اكتساب مهارات الرقابة القانونية على الخوارزميات لضمان الحياد وعدم التحيز الإداري.
- تطبيق أطر المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- إتقان فن "الحق في التفسير (Right to Explanation)" للقرارات الإدارية المؤتمتة.
- استخدام أدوات التحليل القانوني لضمان السيادة المعلوماتية في التعاملات البيئية الحكومية.
- تعزيز السيادة الوطنية من خلال دمج المبادئ القانونية الأصيلة في بروتوكولات الحكومة الرقمية.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية الخوارزمية" لضمان الشفافية ومنع الانحراف بالسلطة الرقمية.
- تطوير مهارات إدارة المنازعات الإدارية الناتجة عن أتمتة الوظائف الرقابية والتنفيذية.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل ميثاق العمل الإداري إلى "دستور رقمي" استباقي ومحمي.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة القرار الإداري في عصر الرقابة الرقمية

التحول من "الإرادة البشرية" إلى "الأتمتة السيادية"

- مفهوم القرار الإداري الرقمي: الانتقال من "الركن المادي التقليدي" إلى "الخوارزمية القانونية".
- مواءمة نظرية "الظروف الاستثنائية" مع مبدأ تفسير البيروقراطية في الأزمات الرقمية.
- تحليل العلاقة بين "السرعة البرمجية" و"مشروعية القرار": ضمان النزاهة في زمن اللحظة.
- تمرين "رادار المشروعية": تحديد الفجوات القانونية عند تحويل قرار إداري من بشري إلى مؤتمت بالكامل.

الاستقلالية والنزاهة في "السلطة التقديرية الرقمية"

- مفهوم "الاستقلال الفني" للقانوني عند مراجعة مخرجات أنظمة دعم القرار الذكي.
- دور المستشار الإداري في حماية المال العام عبر الرقابة القانونية على برمجيات الإنفاق الحكومي.
- سيكولوجية النزاهة الرقمية: بناء الحصانة ضد "تضارب المصالح البرمجي" في القرارات الآلية.
- صياغة "ميثاق الأخلاقيات الإدارية الرقمية" لضمان توافق التحول مع قيم العدالة والسيادة.

اليوم الثاني:

حوكمة البيانات والخصوصية والسر المهني الرقمي

السيادة الرقمية وحماية "حقوق الأفراد" في السحابة الحكومية

- أخلاقيات التعامل مع البيانات الشخصية للمتعاملين في بيئة الربط البيئي الموحدة والنزاهة.
- الأمان الرقمي كمتطلب قانوني: مسؤولية الإدارة في حماية "السرية المعلوماتية" من الاختراق.
- إدارة الهوية الرقمية والاعتماد الإلكتروني: الأخلاقيات المرتبطة بالتفويض والنيابة الإدارية الرقمية.
- تمرين تقني: تصميم بروتوكول "الوصول الأخلاقي للبيانات" يضمن تتبع المسؤولية وتصفير مخاطر التسريب.



أخلاقيات التفاعل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي في صياغة التشريعات

- حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد اللوائح والقرارات التنظيمية دون انتهاك السيادة.
- حوكمة المدخلات: (Prompts) التدقيق القانوني في البيانات التي تغذي الأنظمة الذكية للقرار الإداري.
- مفهوم "الأمانة الفكرية الرقمية": كيف ينسب المستشار العمل لنفسه عند الاستعانة بالآتمتة؟
- ورشة عمل: وضع ضوابط قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة الردود القانونية للقيادة العليا.

اليوم الثالث:

الحياد والخوارزميات والعدالة الإجرائية الرقمية

النزاهة الرقمية ومكافحة "التحيز الخوارزمي" في الإدارة

- أخلاقيات "العدالة الخوارزمية": دور المستشار في ضمان عدم تحيز الأنظمة ضد فئات معينة.
- الرقابة القانونية على "الصندوق الأسود" (Black Box) "كيف نبرر قانونياً قرارات الذكاء الاصطناعي؟"
- تطبيق قاعدة "الإرادة البشرية": متى يجب التدخل يدوياً لتصحيح مسار قرار إداري آلي؟
- حساب "معامل الثقة القانونية" في النتائج البرمجية لتقليل احتمالات الخطأ الإداري والنزاع.

حوكمة المسؤولية عن "القرارات الإدارية المؤتمتة"

- المسؤولية المهنية للمؤسسة عند الاعتماد على "رأي قانوني ذكي" وثبت خطؤه أو انحرافه.
- إدارة العلاقة مع مزودي الحلول التقنية: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "الحق في التدقيق" القانوني.
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج" (Human-in-the-loop) "كالتزام قانوني لضمان عدم غياب الحس البشري.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة قانونية ناتجة عن "توصية آلية" تتعارض مع المبادئ الدستورية أو الإدارية.



اليوم الرابع:

المسؤولية التقصيرية وإدارة الأزمات القانونية الرقمية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في البيئة الإدارية الهجينة

- أخلاقيات العمل عن بُعد للموظف العام: الموازنة بين المرونة التشغيلية والانضباط والسيادة والنزاهة.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" للمسؤول الإداري وأثرها على حيادية ومصداقية المؤسسة السيادية.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة تلاعب في المسارات الإدارية الذكية.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "الخدمات الإدارية الرقمية" لضمان خلوها من الممارسات الضارة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث والتعويض عن "الخطأ الرقمي"

- المسؤولية القانونية في التبليغ عن الثغرات الإجرائية المكتشفة في الأنظمة الحكومية والسيادة.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة الرقمية" في التحقيقات الإدارية: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية.
- فن التواصل القانوني أثناء الأزمات الرقمية: حماية سمعة القيادة بصدق ومصداقية أمام الشركاء.
- بناء خطة "التعافي القانوني": إجراءات جبر الضرر للمتعاملين المتضررين من أخطاء تقنية إدارية.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "المستشار القانوني القدوة": من البيروقراطية الورقية إلى هندسة العدالة الخوارزمية السيادية

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في القانون الإداري

- مصفوفة النبض اللحظي للقرار الإداري الذكي: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل تدفق القرارات المؤتمتة إلى نبضات استراتيجية تظهر للمستشار فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن "المشروعية اللحظية" وضمان خلو القرارات من التحيز الخوارزمي بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن الرتابة الإجرائية التي قد تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الرقمية.
- بروتوكول الرشاقة السيادية لـ "الحق في التفسير": هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة الإدارية بتقديم مبررات قانونية واضحة للقرارات المؤتمتة آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية لاحتجاج المتعامل. يضمن هذا البروتوكول حصانة العلاقة بين الإدارة والفرد دون قيود بيروقراطية تعطل نبض العدالة، مع الحفاظ الكامل على وقار المؤسسة والسيادة البشرية على الآلة.
- حوكمة النزاهة في السلطة التقديرية الرقمية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن استقلالية المستشار عند مراجعة مخرجات أنظمة دعم القرار، وتفعيل ميثاق "الصدق البرمجي" لضمان خلو اللوائح الرقمية من أي تضليل أو محسوبية تقنية. يشمل ذلك حماية "السر المهني الرقمي" والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن حصانة البيئة الإدارية وضمان أمانة البيانات المستقاة من الهوية الرقمية.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الأخطاء الرقمية التقصيرية: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة المستشار القدوة على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن "قرار إداري آلي خاطئ" ألحق ضرراً بالمتعاملين، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي القانوني الفوري لحماية هيبة الدولة والسيادة المعلوماتية الشاملة وضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجيات "حصانة إدارية" تضمن نزاهة القرار الإداري الرقمي بنسبة 100%.
- القدرة على حل المعضلات القانونية الرقمية المعقدة بمرونة تامة وتوافق مع السيادة الوطنية.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على الأنظمة الذكية لضمان الشفافية وتصفير مخاطر التحيز البرمجي.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة البيانات والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز القانوني الإداري".



الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في الجهات الحكومية والسيادية والاتحادية.
- القضاة وأعضاء النيابة الإدارية المعنيون بالرقابة على أعمال الإدارة الرقمية.
- مدراء إدارات الامتثال والحوكمة وفرق "تصفير البيروقراطية" والتميز المؤسسي.
- مسؤولو التحول الرقمي والتقنيون المعنيون بتصميم أنظمة القرار الإداري الآلي.
- الكوادر القانونية الطموحة الساعية لامتلاك جدارات "خبير القانون الإداري الرقمي".

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)